الأمم المتحدة

A/69/630

الجمعية العامة

Distr.: General
5 December 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٦١ من جدول الأعمال
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى رسالتنا المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ التي أحال بموجبها نائب الممثل الدائم والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة، هَيكو تومس، رسالةً مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ من وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية، فرانك – والتر شتاينماير (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا التكرم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها وضميمته المحتوية ”بيان برلين“ الصادر بشأن التضامن مع اللاجئين والبلدان المضيفة لهم، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال.

(توقيع) هارالد براون
السفير والممثل الدائم

161214 121214 14-66526 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أعرب عن خالص الشكر للمساعدة المكثفة التي أسداها ممثلو الأمم المتحدة إلى المؤتمر المعني بحالة اللاجئين السوريين: دعم الاستقرار في المنطقة، الذي عُقد في برلين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، كما أقدّم جزيل الشكر لمساهمتكم الشخصية في هذا الصدد. لقد اعتمد المشاركون في المؤتمر بيان برلين بشأن التضامن مع اللاجئين والبلدان المضيفة لهم، وهو البيان المرفق بهذه الرسالة (انظر الضميمة)، فالتزموا بذلك التزاماً واضحاً بتوفير الدعم الطويل الأجل للاجئين الفارين من سورية ولبلدان المنطقة التي استضافتهم وتأثرت أشد التأثر بتدفقاتهم.

ويبعث البيانُ بعدة رسائل رئيسية منها إشارته إلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري باعتبار ذلك أهم الشروط المسبقة على الإطلاق لإحلال سلام دائم وتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم. وقد طرح المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا، أفكاره الأولية عن كيفية إحياء عملية السلام التي يجب، على حد قوله، أن تُستأنف ''على نحو جامع'' و ''دون شروط مسبقة''.

وبما أن الحلَّ السياسي ما زال غائبا، فمن الواجب التركيز على تعزيز الهياكل والقدرات في البلدان المضيفة لتمكينها من التغلب على التحديات الناجمة عن تدفق أعداد هائلة من اللاجئين إلى أراضيها ومن تلافي حدوث ما يُفاقم عدم الاستقرار فيها، وخاصة في لبنان. ولا بد أن تشمل الالتزامات المتعهد بها سنوات عدة حتى يتوافر للبلدان المضيفة عند وضع خططها قدرٌ أكبر من الثقة والاطمئنان فيما يتعلق بانتظام الدعم المالي. وينبغي أن يتم تنسيق تدابير المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي وتنفيذها بحيث تُراعى فيها الأولويات الوطنية لكل بلد من البلدان. ودعماً لهذه المساعي، تتعهد ألمانيا بتقديم مبلغ ٥٠٠ مليون يورو في السنوات الثلاث القادمة.

وعلاوة على الاحتياجات الضخمة من المعونة الإنسانية والهيكلية، سيتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المزيد متى تعلق الأمر بإيواء اللاجئين الفارين من سورية. ومن الضروري الآن أن يُترجم ما جاء في بيان برلين إلى حقيقة واقعة. إننا نريد أن نعمل، مع الأمم المتحدة، على التحضير لانعقاد المؤتمر المعني بإعادة توطين اللاجئين السوريين وغير ذلك من أشكال السماح بدخولهم، الذي تزمع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنظيمه في جنيف في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بغية إتاحة المزيد من خيارات الدخول وإعادة التوطين لأسباب إنسانية أمام اللاجئين.

وفي خطوة هامة أخرى على طريق تنفيذ الاستنتاجات المنبثقة عن المؤتمر، ستقدم مفوضيةُ شؤون اللاجئين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر بألمانيا، عرضا لخطة الإغاثة الإنسانية لسورية (SHARP) والخطة الإقليمية لشؤون اللاجئين والقدرة على الصمود (3RP). وإنه لمن دواعي سروري أن تَشرُف وزارةُ الخارجية الاتحادية باستضافة هذه الفعالية.

وقد اغتنمت هذه الفرصة لإرسال نسخة من هذه الرسالة والبيان المرفق بها إلى رئيسيّ الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) هَيكو تومس
نائب الممثل الدائم
والقائم بالأعمال بالنيابة

ضميمة

بيان برلين الصادر بشأن التضامن مع اللاجئين والبلدان المضيفة لهم

مؤتمر برلين المعني بحالة اللاجئين السوريين: دعم الاستقرار في المنطقة

٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وزارة الخارجية الاتحادية، برلين

إن المشاركين في هذا المؤتمر،

إذ يعربون عن بالغ الأسى إزاء المعاناة الرهيبة التي يكابدها الناس في سورية، والتي دَفعت ما يقرب من نصف سكان البلد إلى هجر ديارهم وأجبرت ما يزيد على ٣ ملايين لاجئ، أغلبهم من النساء والأطفال، على الفرار عبر الحدود،

وإذ يشيدون بكرم الضيافة الذي أغدقه كلٌّ من لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر على الأعداد الكبيرة من اللاجئين النازحين إليه من سورية، رغم محدودية قدرات هذه البلدان ومواردها، وإدراكاً من المشاركين للتكاليف والضغوط والتحديات الاجتماعية المترتبة على سكان البلدان المذكورة من جراء ذلك،

وإذ يقرون في هذا السياق بأن معدل اللاجئين إلى الفرد الواحد في كلّ من لبنان والأردن هو الأعلى حتى الآن على صعيد العالم (وقد لاحظ المشاركون أن بعض البلدان المضيفة ليست من الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ولا في بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، وأنها تنفذ بعض أحكام هذين الصكين على أساس طوعي)،

وإذ يسلمون بأن السبب الجذري لتشريد السكان، وهو النزاع الدائر في سورية، لا يزال مستمراً، وإذ يسلمون أيضاً بأن تدهور الحالة الإنسانية في سورية يزيد كذلك من تدفقات اللاجئين وبأن تحسينَ الدعم المقدم إلى المتضررين من النزاع والمحتاجين إلى الدعم الإنساني داخل سورية وتكثيفَ جهود إعادة التوطين بصورة كبيرة يمكن أن يسهم في الحد من الضغوط الواقعة على البلدان المضيفة،

وإذ يثير جزعهم طولُ أمد الأزمة والضغوط الواقعة على البلدان المضيفة التي ستستمر لسنوات قادمة، وإذ يسلمون بالتالي بضرورة اعتماد حلول للأجلين المتوسط والطويل للتخفيف من أثر هذه الأزمة على المجتمعات المحلية والبلدان المضيفة، من حيث الكم والنوع،

وإذ لا يغيب عن بالهم أن الغالبية العظمى من اللاجئين تستضيفهم مجتمعات محلية وأن ما توفره الحكومات من خدمات وموارد وهياكل أساسية، لا سيما الخدمات الاجتماعية ونظم الرعاية الصحية والنظم التعليمية والقدرات الإسكانية ومرافق المياه والصرف الصحي والطاقة، عبء ينوء به كاهلها بسبب تدفق أعداد هائلة من اللاجئين إليها،

وإذ يقرون بضرورة دعم هذه الخدمات العامة حتى تتسنى إدارة الزيادة الحادة المؤقتة في أعداد السكان في المجتمعات المحلية المضيفة، مما يضيف أعباء أخرى إلى الاحتياجات الإنمائية الأساسية للبلدان المضيفة،

وإذ يسلمون بتزايد التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة وبالضرورة الملحة للعمل على منع تسبب أزمة اللاجئين في نشوء بؤر توتر اجتماعي، وإذ يشددون على أن توفير الدعم المناسب للبلدان المضيفة والمجتمعات المحلية المضيفة أمر بالغ الأهمية لمكافحة التطرف،

وإذ يلاحظون مع القلق أن الاستجابة الدولية للأزمة لا تزال غير كافية لتلبية الاحتياجات على نحو ما قدّرتها الحكومات المضيفة ومنظمات الأمم المتحدة، وإذ يضعون في الاعتبار ضرورة توفير تمويلٍ إضافي وتحسين إمكانية التنبؤ بوروده،

وإذ يسلمون بناء على ذلك بأن تحديد الأولويات وتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة على جميع المستويات يشكلان أولوية قصوى تتطلب توثيقاً مستمراً للتنسيق بين الجهات المانحة والبلدان المضيفة بدعم من الأمم المتحدة،

وإذ يرحبون بجهود التنسيق التي تقودها البلدان المضيفة بدعم من الأمم المتحدة، ويثنون على وضع خطط وطنية للاستجابة للأزمة كأساسٍ للخطة الإقليمية لشؤون اللاجئين والقدرة على الصمود (3RP) في إطار استراتيجية شراكة إقليمية واسعة النطاق،

يتفقون على ما يلي:

تشجيع إحلال السلام والاستقرار في سورية

يسلم المشاركون بأن وضع نهاية شاملة ودائمة للمعاناة في سورية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل سياسي يحقن الدماء ويحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لسورية. ويشيرون في هذا السياق إلى أن بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أيده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٢١١٨ (٢٠١٣)، باعتباره

الأساس لعملية شاملة وسياسية تقودها سورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري وتعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لكل مواطن سوري بغض النظر عن دينه أو معتقده. وقد رحبوا بتعيين ستافان دي ميستورا مؤخرا مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، وتعهدوا بدعم عمله.

ستسعى الجهاتُ المانحة بدأب إلى زيادة التمويل المتوافر لها لأغراض الإغاثة داخل سورية زيادةً كبيرة وعاجلة، على أساس الاحتياجات المحددة والقدرة على إيصال المعونة وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي ومبادئ الأمم المتحدة للعمل الإنساني. وستنظر الجهات المانحة في السبل الكفيلة بزيادة استخدام المساعدة الإنمائية داخل سورية من أجل بناءِ قدرة المجتمعات المحلية والأفراد على الصمود في مواجهة النزاع والبدء في إعادة البناء حيثما أمكن ذلك، ومن ثم تهيئة أسباب العيش داخل سورية.

سيعمل المشاركون على تيسير وزيادة الدعم المقدم من جانبهم إلى كلّ مَن هم بحاجة إلى المساعدة في سورية، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك من خلال المساعدة المقدمة عبر خطوط المواجهة والمتدفقة عبر الحدود إلى سورية وذلك لكفالة توفير القدر الكافي من المعونات والخدمات للمتضررين من النزاع والمحتاجين إلى الدعم الإنساني داخل سورية، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤).

تكييف الاستجابة الإنسانية والإنمائية

ستجتهد الجهات المانحة في حشد دعم إنمائي متزايد لسنوات مقبلة لصالح الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية المضيفة على أساس الاحتياجات المحددة تمشياً مع أولويات البلدان المضيفة. وستسعى الجهات المانحة أيضاً إلى تيسير القدرة على التنبؤ بالدعم المقدم منها في الأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك من خلال التوسع في استخدام التمويل المتعدد السنوات. وستبحث الجهات المانحة، بالتنسيق مع الحكومات المضيفة، إمكانية توجيه المعونة من خلال الصناديق الاستئمانية عند الضرورة من أجل توفير التمويل المتعدد السنوات.

لضمان شمول واتساق الاستجابة الإنسانية والإنمائية، ستتغلب الجهات المانحة والمنظمات الدولية والأمم المتحدة والبلدان المضيفة على الحواجز المؤسسية لكي تعمل

معا على خفض تكاليف المعاملات والحد من ازدواجها. وسيواصل جميع المشاركين جهود التنسيق الوثيق المبذولة بقيادة البلد المضيف، وتدعمهم في ذلك الأمم المتحدة.

ستسلط البلدان المضيفة الضوءَ على تأثير حالة اللاجئين على خطط الاستجابة الوطنية؛ وستضع منظومةُ الأمم المتحدة والجهاتُ المانحة نصب الأعين العواقب الطويلة الأجل المترتبة على تدفق اللاجئين بأعداد ضخمة والتي تؤثر في مشاركتها في العمل الإنمائي وستنظر في زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان المضيفة. وستسعى الجهات المانحة جاهدةً إلى توفير التمويل الكافي وتحسين القدرة على التنبؤ بالتمويل الوارد منها، بسبل تشمل التعهد بتقديم التمويل المتعدد السنوات للأغراض الإنسانية والإنمائية.

سيوجه المشاركون اهتماماً خاصاً إلى اللاجئين الموجودين خارج المخيمات وأولئك الموجودين في المناطق الحضرية وإلى المجتمعات المحلية وسيطوعون استجاباتهم الإنسانية والإنمائية لمواءمة الاحتياجات المحددة لهؤلاء.

معالجة الآثار الاقتصادية والهيكلية على البلدان المضيفة

سيسعى المشاركون جاهدين إلى تلبية احتياجات المجتمعات المحلية المضيفة، وستوائم الجهات المانحة دعمها الإنمائي مع الأهداف والأولويات المحددة في خطط الاستجابة الوطنية والإقليمية (مثل مبادرة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع (WASH)، والتعليم، والرعاية الصحية، وإيجاد سبل العيش المستدامة وفرص العمل) وستأخذ في الاعتبار الأثر البيئي الناجم عن زيادة عدد السكان.

إدراكاً منهم للأثر السلبي الناجم عن تدفق اللاجئين بأعداد هائلة إلى البلدان المضيفة وعما يترتب على استمرار وجودهم في تلك البلدان بأعداد كبيرة بالنسبة للاقتصادات والهياكل الأساسية الوطنية فيها، سيبحث المشاركون التدابير الكفيلة بدعم البلدان المضيفة بواسطة حوافز اقتصادية، وسينظرون في الاستعانة بمساهمات من القطاع الخاص. ويمكن أن يشمل ذلك الأنشطة المدرة للدخل للمجتمعات المحلية المضيفة بما يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي، وعلى اللاجئين في نهاية المطاف.

تعزيز حقوق الإنسان: توفير الدعم للنساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة

ستواصل البلدان المضيفة تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لجميع الأشخاص الموجودين في أراضيها، وستساعدها الجهات المانحة في جهودها هذه.

يسلم المشاركون بالتداعيات السلبية لعدم حمل اللاجئين النازحين من سورية وثائق هوية سورية. وستتعاون الأمم المتحدة والبلدان المضيفة على معالجة هذه المسألة من أجل تلافي انعدام الجنسية.

يقر المشاركون بأن النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة يعانون من نقاط ضعف فريدة من نوعها. وسيواصلون حماية حقوق النساء والأطفال، مع التركيز بوجه خاص على الحماية من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ومن جميع أشكال الاستغلال الأخرى.

ستستمر الجهات المانحة في دعم برامج محددة، بالتشاور مع البلدان المضيفة وبموافقتها، من أجل حماية هؤلاء الأفراد المعرضين للمخاطر وضمان مراعاة احتياجات النساء والفتيات وقدراتهن الخاصة في البرامج القائمة. وسيعزز المشاركون دور النساء المشردات بفعل النزاع المسلح وقدرتهن على التعبير عن آرائهن، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

تأمين الحق في التعليم وفي الصحة

يقر المشاركون بالعبء الضخم الملقى على النُظم الوطنية للتعليم والصحة في البلدان المضيفة، والناجم عن تدفق اللاجئين إليها بأعداد هائلة. وبدعم من الجهات المانحة، ستعمل البلدان المضيفة جاهدةً على توفير الخدمات الصحية الأساسية والمياه وخدمات الصرف الصحي وفرص التعليم للاجئين وفقا لقدراتها الوطنية. وستقدم الجهات المانحة الدعمَ إلى اللاجئين للالتحاق بالتعليم العالي وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية القائمة.

يعرب المشاركون عن ترحيبهم بمبادرة ”لا لضياع جيل“؛ وسيعززون جودة التعليم لجميع الأطفال والشباب، مع التقليل مما ينجم عن أزمة اللاجئين من آثار سلبية على مؤسسات ومعايير التعليم الوطني إلى أدنى حد ممكن. ويلتزم المشاركون بمواصلة توفير الدعم لمبادرة ”لا لضياع جيل“، بما في ذلك دعم الاستجابات المنهجية المبتكرة، مثل مَنح الشهادات للطلاب الذين يكملون دراستهم وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية الوطنية.

زيادة فرص العودة إلى الوطن وإعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية

يشجع المشاركون البلدان على أن تسن مَنْح مركز الحماية المؤقتة في مبادرة رائدة تبرهن على التضامن مع البلدان المضيفة. ويشير المشاركون إلى أن أي شكل من أشكال إدماج اللاجئين السوريين يظل قرارا سياديا بِيَد البلدان المضيفة والمستقبِلة.

يشير المشاركون أيضا إلى أن التوصل لحل سياسي شامل للنزاع الدائر في سورية من شأنه أن يهيئ الظروف المثالية لعودة اللاجئين إلى الوطن، إلا أنهم يدركون في الوقت نفسه أن ظروف العودة الآمنة قد تسبق إيجاد هذا الحل. وسيسعى المشاركون إلى دعم الجهود التي من شأنها أن تفضي إلى الحل الدائم المتمثل في العودة إلى الوطن، مع الامتثال لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

سيعمل المشاركون على التحضير لمؤتمر إعلان التبرعات المخصصة لإعادة التوطين الذي ستعقده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وسيسعون جاهدين لتقديم التزامات محددة كّماً تُخصص لإعادة التوطين أو لغير ذلك من أشكال السماح بدخول اللاجئين السوريين في عام ٢٠١٥ وما بعده.

مراعاة الآثار الأمنية

يعي المشاركون الآثارَ ذات الصلة بالأمن الناجمة عن تدفق اللاجئين من سورية بأعداد هائلة والتهديداتِ المحدقة بالاستقرار الإقليمي الناشئة عن الأزمة القائمة في سوريا، والتي تعرض اللاجئين والمجتمعات المحلية على السواء للمخاطر. وسيؤيد المشاركون التدابير التي تتخذها البلدان المضيفة لضمان سلامة وأمن المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين.

ستدعم الجهات المانحة البلدان المضيفة في معالجة الشواغل الأمنية المشروعة، بما في ذلك من خلال إدارة الحدود بفعالية واتخاذ تدابير أمنية داخلية.

سيشجع المشاركون ثقافة التسامح وسيناهضون جميع أشكال التطرف وكراهية الأجانب والتشدد التي يمكن أن تهدد السلام والاستقرار.

سيعمل المشاركون معاً على مكافحة كل أشكال الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالبشر وتهريبهم، وغير ذلك من أشكال الاستغلال لمحنة اللاجئين كإرغامهم على العمل القسري أو الاستغلالي.

هذه الوثيقة غير ملزِمة قانونا ولا تخل بالالتزامات القانونية الدولية للمشاركين.